من الفنان إلى الجمهور

كيف يستفيد المبدعون والمستهلكون من حق المؤلف
والحقوق المجاورة ونظام الإدارة الجماعية لحق المؤلف

الموسيقى والتسجيلات الصوتية الفنون البصرية

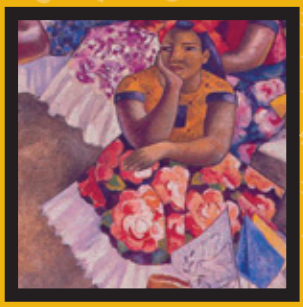

الطباعة والنشر
الأفلام والتلفزيون

والتصوير الفوتوغرافي
الأعمال المسرحية

من الفنان إلى الجمهور

كيف يستفيد المبدعون والمستهلكون من حق المؤلف
والحقوق المجاورة ونظام الإدارة الجماعية لحق المؤلف

الموسيقى والتسجيلات الصوتية

الطباعة والنشر

الأفلام والتلفزيون

الفنون البصرية والتصوير الفوتوغرافي

الأعمال المسرحية والمسرح

مقدمة

كيف يشق العمل الإبداعي طريقه انطلاقا من الفنان الذي أبدعه وصولا إلى الجمهور الذي يتلقاه؟ وكيف تلتمس موسيقى كاتب الأغنية طريقها نحو الإذاعة؟ وكيف تظهر القصة القصيرة في شكل مطبوعة وفي محلات بيع الكتب وفي المكتبات العامة؟ وعندما تنسخ الصورة في الملصقات والمجلات، كيف يقبض المصور أجره؟

وكيف يكون بمقدورنا نحن باعتبارنا مستهلكين أن نجني مزايا كل هذه الأنشطة الإبداعية؟ وعلى نفس القدر من الأهمية، كيف يكسب المؤلفون والفنانون والكتاب ومبدعون آخرون قوت يومهم من الأعمال التي يبدعونها؟

يهدف هذا الكتيب إلى الإجابة عن بعض هذه الأسئلة من خلال استكشاف إحدى الطرق التي يعمل من خلالها نظام حق المؤلف والحقوق المجاورة، ولا سيما الإدارة الجماعية للحقوق. فهو نظام أُرسي في العديد من الدول حول العالم، وهو أيضا نظام يتنامى نطاق عمله في عدد كبير من الدول. ويضطلع هذا النظام بدور مهم في التنمية الثقافية ونشر الثقافة من خلال جعل أعمال الفنانين والمؤلفين ومبدعين آخرين في متناول الجمهور على نطاق واسع. كما أن له دورا مهما في التنمية الاقتصادية؛ فنظام الإدارة الجماعية لا يساعد الأفراد على كسب قوتهم من مصنفاتهم فحسب، بل يقوم أيضا على أساس الصناعات الثقافية ويعزز مكانتها.

وقد أنشأ المؤلفون والفنانون في عدة ميادين جمعيات مهنية – تسمى بشكل عام جمعيات الإدارة الجماعية– من أجل إدارة حقوق المؤلف، وتسهيل تخليص هذه الحقوق، وضمان الحصول على مكافأة مالية نظير جهدهم الإبداعي.

ويركز هذا الكتيب على الطريقة التي تقدم بها الإدارة الجماعية للحقوق هذه الخدمات مع إيراد أمثلة خاصة ولا سيما في ما يتصل بالصناعات الثقافية الأساسية التالية:

- الموسيقى والتسجيلات الصوتية
- الطباعة والنشر
- الأفلام والتلفزيون
- الفنون البصرية والتصوير الفوتوغرافي
- الأعمال المسرحية والمسرح

المبدعون وأعمالهم

تتمثل إحدى الطرق التي يتأتى بها فهم قيمة حق المؤلف في النظر إليه من زاوية المؤلفين أو المبدعين. فهؤلاء الأفراد يكرسون حياتهم للإبداع في مجالات الفن والمعرفة والثقافة والعمل على نشرها. فهم يكتبون الروايات، أو يرسمون، أو يؤلفون الموسيقى، أو يصنعون الأفلام. كما أنهم أفراد يتمتعون بالموهبة ولهم قدرة الإتيان بمساهمة ما من خلال التعبير عن الأفكار. فهذا التعبير الذي يتمتع بالحماية بموجب حق المؤلف يساهم بعدة أشكال في رفاهية مجتمعنا.

ويعمل العديد من المبدعين بشكل مستقل انطلاقا من منازلهم أو مكاتبهم ويتحملون كل النفقات المتعلقة بذلك. فعلى الرغم من أنهم فنانون، فعليهم نفس المسؤوليات كغيرهم من الأشخاص إذ يتعين عليهم أداء نفقات مسكنهم وتمدرس الأطفال والضرائب. وللوفاء بهذه المسؤوليات، يجب أن يستفيدوا من أعمالهم من الناحية المالية. وينظم حق المؤلف آلية هذه الاستفادة.

وفي الكثير من الحالات، يُسند المبدعون للمقاولات المهنية كناشري الكتب ومنتجي التسجيلات مهمة طرح أعمالهم في السوق. وتقوم هذه المقاولات باستثمارات هائلة لنشر المصنفات وتسويقها. ونتيجة لذلك، يمكن للمستهلكين في كل مكان أن يتمتعوا بالمنتجات والخدمات الثقافية بأشكال ووسائط متعددة.

المزايا بالنسبة للمستهلك

غالبا ما نكون معرضين للثقافة في حياتنا اليومية باعتبارنا مستهلكين حتى أننا لا نفكر من أين وردت علينا. فنحن نطالع جريدة الصباح، ونستمع للموسيقى في طريقنا نحو مقر العمل. كما أننا نتعلم في المدرسة بمساعدة الكتب، وندرس البحوث العلمية التي تنشر في المجلات باعتبارنا طلابا جامعيين. ونشاهد التلفزيون في البيت أو نذهب إلى السينما أو نحضر حفلا موسيقيا في المساء. ويمكننا أيضا أن نزور معرضا فنيا في نهاية الأسبوع. ويمكننا أن نضع مجموعة من الكتب فوق منضدة غرفة النوم أو كومة من المجلات في غرفة الجلوس. فكل هذه المنتجات الإبداعية التي تحيط بنا تغذي عقولنا باعتبارنا كائنات بشرية حيث نتعلم أشياء جديدة، ونتذوق الفن، ونعرف الكثير عن ثقافات مختلفة. لهذا السبب، تم ابتكار هذه المصنفات في المقام الأول من أجل تعليمنا ومتعتنا وإغناء قدراتنا وتحسين جودة عيشنا.

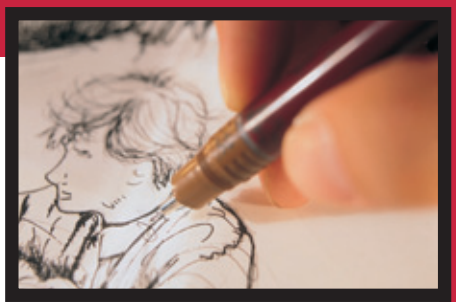

بناء التراث الثقافي والثروة الاقتصادية

إن المصنفات الإبداعية لا تغنينا فحسب، بل تكون في مجموعها موروثنا الثقافي الوطني الذي يعتبر جزءا أساسيا في هوية كل أمة. ويمكننا أن نفخر جميعا بمبدعينا وفنانينا وأشكال النجاح التي يحققونها في الداخل وفي الخارج. فمن الممكن أن يساعد موروث الأمة الثقافي على جذب الزوار إلى البلاد وجلب السياح لحضور المهرجانات الموسيقية والمسرحية، والمعارض الفنية، والمجموعات المتحفية أو المكتبية، أو أنشطة أخرى تنظم بفضل موارد السكان الإبداعية.

وتعتبر السياحة مثالا جيدا على الصناعة التي يمكن تطويرها من خلال نشاط الأمة الإبداعي. وعلى العموم، تساهم الصناعات الثقافية بقسط وافر في تكوين الثروة الاقتصادية للأمة. وتشير الدراسات الاستقصائية التي أجريت في عدد كبير من البلدان إلى أن القيمة التي تضيفها الصناعات الثقافية تتراوح ما بين 3 و6 في المائة من الناتج الداخلي الخام. فغالبا ما تنمو هذه الصناعات بوتيرة أسرع من الاقتصاد بصفة عامة، وتوظف عددا متزايدا من الناس.

كيف يعمل النظام؟

بشكل بسيط، حق المؤلف هو حق أساسي يتيح لصاحبه الحصول على الاعتراف والتقدير وتلقي مكافأة عن عمله الإبداعي. وتوفر الحماية الممنوحة لهذا الحق الأساسي الأساس لمواصلة النشاط الإبداعي – الاعتراف والمكافأة العادلة.

ولا يحمي حق المؤلف ثمار العمل الإبداعي فحسب، بل يحمي أيضا الاستثمارات التي تم القيام بها من أجل الإتيان بالمنتجات والخدمات المترتبة عن ذلك إلى السوق. كما تتيح تشريعات حق المؤلف الآلية الأساسية لمنع الانتفاع بالمصنفات التي تتمتع بالحماية بموجب حق المؤلف دون تصريح، كالقرصنة.

فللمبدعين وفناني الأداء والمنتجين حقوق بموجب تشريعات حق المؤلف والحقوق المجاورة تحمي ملكيتهم على الرغم من أن هذه الملكية توجد في بعض الأحيان في شكل غير مادي. ويستند حق المؤلف إلى التشريعات الوطنية التي يجب أن تتلاءم مع المعايير المقبولة على المستوى الدولي والمتضمنة في المعاهدات الدولية الخاصة بحق المؤلف كاتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية.

المبدعون وفنانو الأداء والمستثمرون

يسمى الأفراد الذين يبدعون المصنفات حسب الاصطلاح المستعمل في مجال حق المؤلف بالمؤلفين. فبإمكانهم إبداع المصنفات الأدبية كالروايات والأشعار والنصوص العلمية أو المصنفات الفنية كاللوحات والمؤلفات الموسيقية والأفلام.

ويقوم فنانو الأداء – كالمغنين والموسيقيين والممثلين- بتأدية الأعمال. ويستثمر الناشرون والمنتجون في المصنفات ويأتون بها إلى السوق. ويمكن أن يشمل ذلك بيع الكتب والجرائد والتسجيلات وأقراص الفيديو الرقمية، أو استخدام الإنترنت كقناة لتنفيذ ذلك. وتضطلع هيئات البث بدور مهم في نشر المصنفات. كما أن المؤسسات الثقافية – كالمتاحف والقاعات الموسيقية والمسارح والمكتبات – تساهم في جعل المصنفات الثقافية في متناول الجمهور.

إدارة حق المؤلف

يستطيع مالكو حق المؤلف من حيث المبدأ أن يقرروا بشأن كيفية الانتفاع بمصنفاتهم والأشخاص الذين يمكنهم الانتفاع بها. فمصلحتهم تقتضي أن يتمتع بمصنفاتهم أكبر عدد من الجمهور شريطة أن يكافأوا على عملهم. ويستدعي ذلك وجود آليات ناجعة لإدارة حقوق المبدعين حتى يستطيعوا أن يركزوا على نشاطهم الإبداعي.

وليس ثمة أي طريقة يستطيع بها كل منتفع أن يعوض بها المبدع أو مالك الحقوق عن كل مرة يتم فيها الوصول إلى المصنف أو الانتفاع به.

ففي بعض القطاعات، يمكن إدارة حق المؤلف من خلال عقود فردية بين المؤلفين والمنتفعين. لكن يستحيل في العديد من الحالات التفاوض بشأن التراخيص الفردية لنشر المصنفات. فلنفكر إذن في تشغيل الأغاني في محطة إذاعية، أو عرض فيلم على شبكة كابل، أو أداء مسرحية في المسارح عبر العالم: ليس ثمة أي طريقة يستطيع بها كل منتفع أن يعوض بها المبدع أو مالك الحقوق عن كل مرة يتم فيها الوصول إلى المصنف أو الانتفاع به. ففي العديد من هذه الحالات، تُسيّر الحقوق من خلال نظام الإدارة الجماعية. وتقدم الأقسام اللاحقة لمحة عن الطريقة التي يعمل بها نظام الإدارة الجماعية في قطاعات وصناعات محددة.

الموسيقى والتسجيلات الصوتية

المؤلفات الموسيقية وعروض الأداء والتسجيلات الصوتية

يمكن اعتبار الموسيقى من التعبيرات الإبداعية المحمية بموجب حق المؤلف الأكثر انتشارا وتداولا في العالم. فهي تستخدم في عدة وسائط كالأفلام وأشرطة الفيديو والمسارح، وتؤدى في الإذاعة والتلفزيون. وتُتداول التسجيلات الرقمية عبر شبكة الإنترنت. وتُشغّل الموسيقى في كل مكان – في المطاعم، والنوادي الليلية، ومجمعات التسوق. ولكل بلد شكل من أشكال الموسيقى المحلية.

ويعمل الملحنون على تأليف القطع الموسيقية في حين يضع الشعراء كلمات الأغنية. كما يعمل ناشرو الموسيقى على جلب مؤلفاتهم إلى السوق كنصوص موسيقية على سبيل المثال. وهم جميعهم يملكون حق المؤلف في المصنفات الموسيقية.

وللمغنين والموسيقيين باعتبارهم فناني أداء حقوق محمية بموجب تشريعات حق المؤلف والحقوق المجاورة. ويستثمر منتجو التسجيلات الصوتية في جعل الموسيقى متاحة من خلال التسجيلات والتداول عبر شبكة الإنترنت.

وحسب الاصطلاح المستعمل في مجال حق المؤلف، تسمى حقوق فناني الأداء والمنتجين بالحقوق المجاورة.

الإدارة الجماعية للمصنفات الموسيقية

اعتبارا لتعدد الأماكن التي تُشغّل فيها الموسيقى سواء على المستوى الوطني أو الدولي، يستحيل في أغلب الأحوال الترخيص بالانتفاع من المصنفات الموسيقية بصفة فردية. لذلك، أقام المبدعون والناشرون الموسيقيون منظمات للإدارة الجماعية في أكثر من 100 بلد في كل جهات العالم.

وترخص هذه المنظمات بالأداء والبث العلنيين للمؤلفات الموسيقية، ومن ثم سميت هذه المنظمات أيضا بمنظمات حقوق الأداء. وتعد جمعية المؤلفين والملحنين وناشري الموسيقى (SACEM) أقدم هيئة في هذا المجال حيث أنشئت في فرنسا في عام 1850.

وتُؤدى الموسيقى في الاستوديوهات الإذاعية والتلفزيونية، والقاعات الموسيقية، والمطاعم، والملاهي، ودور السينما وأماكن أخرى متعددة. وتضطلع الموسيقى بدور مهم في القنوات الرقمية الجديدة كالإنترنت. أما في الإذاعة، فإن الموسيقى تغطي أكثر من 70% من وقت البث حيث يستحيل على كل هيئة بث أن تخلص الحقوق مع كل مالك لحق المؤلف على حدة.

وتقوم منظمات الإدارة الجماعية بدور الوسيط بين مالكي حق المؤلف والمنتفعين. فهي تدير عمليات ترخيص المصنفات للمنتفعين، وجمع الرسوم، ودفعها لمالكي حق المؤلف، وهو ما يسهل على المنتفعين أمر الحصول على الترخيص بأداء الموسيقى في عدة أماكن مختلفة.

وتستطيع منظمات الإدارة الجماعية من خلال إقامة شبكة من اتفاقيات التمثيل مع المنظمات الموازية في الدول الأجنبية أن توفر سجلا موسيقيا دوليا للترخيص في هذه الدول حيث يمثل أكثر من 1.4 مليون ملحن وكاتب أغاني وموزع موسيقي وناشر عبر العالم. ونورد في ما يلي عدة أمثلة ملموسة على الطريقة التي تعمل بها الإدارة الجماعية في عالم الموسيقى:

تعتبر موسيقى الريغي أحد أشهر المظاهر الثقافية في جامايكا حيث فتحت الباب أمام بروز عدة فنانين كان بوب مارلي أشهرهم في هذا المجال. وفي الوقت الحالي، يجني عدد من كتاب الأغاني الجامايكيين الجدد الإيرادات من مصنفاتهم من خلال العمل الذي تقوم به جمعية جامايكا للملحنين والمؤلفين والناشرين (JACAP). ومن بين هؤلاء بول باركلي، الكاتب والناشر ومدير شركة كاتسجام ريكوردز، الذي يقول: «انطلاقا من تجربتي الشخصية والنجاح الذي حققته، أؤيد التحاق الملحنين والمؤلفين والناشرين بجمعيتهم المحلية. فقد تمكنت من جمع إتاوات هائلة من

Courtesy: Paul Barclay, JACAP

لنأخذ بالاعتبار شهرة الكاراووكي في آسيا: ما كانت ستقوم للكاراووكي قائمة بدون موسيقى. فالترخيص بالانتفاع بالأغاني في مؤسسات الكاراووكي هو إحدى المهمات الأساسية التي تقوم بها شركة هونغ كونغ للملحنين والمؤلفين المحدودة (CASH) في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة حيث حصل أكثر من 40 ناد للكاراووكي على تراخيص الموسيقى في هونغ كونغ ووصلت الإيرادات إلى حوالي 6.5% من إجمالي إيرادات الأداء العلني. وفي سنة 2003، تصدرت مصنفات تشان فاي يونغ مع لين كسي (ملحن ومؤلف) ومارك لوي مع وايمان وونغ (ملحن ومؤلف) قوائم الأغاني الأكثر أداء في هذه المؤسسات. وهؤلاء الملحنون والمؤلفون هم أعضاء في شركة هونغ كونغ للملحنين والمؤلفين المحدودة.

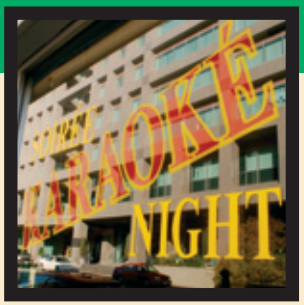

مصنفاتي المنشورة على الرغم من أنها لم تحظ بالبث لمدة طويلة. وهذا ما شكل تشجيعا وحافزا كبيرا لي لمواصلة إبداعي». وجمعية جامايكا للملحنين والمؤلفين والناشرين هي جزء من الشبكة الكاريبية لحق المؤلف (CCL) التي تعتبر اتحادا يضم جمعيات الحقوق الموسيقية في دول الكاريبي الناطقة باللغة الإنجليزية، مع وجود أعضاء مؤسسين من جامايكا، وترينيداد وتوباغو، وبربادوس، وسانت لوسيا. وتساعد الشبكة الكاريبية لحق المؤلف المنظمات الأعضاء على تبادل المعلومات وتقاسم إدارة المصنفات والفنانين حيث تخفض بذلك النفقات.

Courtesy: Paul Barclay, JACAP

خلال الأعوام القليلة الماضية، تنامى استخدام الهواتف الخلوية بشكل هائل في أوساط عامة اليابانيين. ومن الأمور التي تحظى بشهرة واسعة في اليابان استعمال الأغاني كرنات لجرس الهاتف. وتسهل خدمات الترخيص التي تقدمها الجمعية اليابانية لحقوق المؤلفين والملحنين والناشرين (JASRAC) استخدام المئات من الأغاني المشهورة كرنات لجرس الهاتف في اليابان. ونتيجة لذلك، يتزايد عدد مزودي المحتوى الذين يتيحون هذه المصنفات الموسيقية «رنة الجرس» على شبكة الإنترنت حيث تتولى الجمعية اليابانية لحقوق المؤلفين والملحنين والناشرين ترتيبات الحصول على التراخيص. ويمثل الإيراد المتأتي من هذا الشكل من الترخيص حوالي 7% من مجموع الإتاوات التي تؤديها الجمعية اليابانية لحقوق المؤلفين والملحنين والناشرين التي تعتبر أكبر جمعية لحق المؤلف في مجال الموسيقى على المستوى العالمي.

في إفريقيا الشمالية، مزجت عناصر من العادات الموسيقية الإسبانية والمغربية والجزائرية لتشكل نوعا من الموسيقى سُمي بالراي. ويعتبر السيد بارودي بن خدة من مؤدبي الراي المشهورين وعضو في الديوان الوطني لحق المؤلف والحقوق المجاورة (ONDA) في الجزائر حيث يقول: «من المهم أن نركز نحن باعتبارنا مبدعين على الموسيقى وندع جمعية حقوق المؤلف تعمل عملها».

المصنفات الموسيقية والتسجيلات الصوتية

يتطلب إنتاج التسجيلات الصوتية الحصول على عدة تراخيص بموجب حق المؤلف. وبصفة عامة، يتلقى الملحنون والمالكون الآخرون لحق المؤلف –كناشري الموسيقى– إتاوات على بيع نسخ التسجيلات الصوتية كالأقراص المدمجة. وتدير حقوقهم في الدول الأخرى منظماتُ الإدارة الجماعية. وبما أن هذه العملية تنطوي على ما يسمى بحقوق الاستنساخ الآلي في المصنفات الموسيقية (أي التسجيل والتصنيع والتوزيع)، فغالبا ما تسمى هذه المنظمات بمنظمات الحقوق الآلية. ففي بعض الدول، تقوم المنظمات نفسها بإدارة كل من الأداء والحقوق الآلية. أما في دول أخرى، ثمة منظمات لكل غرض من هذين الغرضين.

الإدارة الجماعية لعروض الأداء والتسجيلات الصوتية

عندما تشغّل الموسيقى المسجلة بشكل علني على أمواج الإذاعة أو شاشة التلفزيون، يحق لفناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية أن يتسلموا إتاوات عن ذلك. ففي العديد من الدول، تنطبق الحقوق نفسها على تشغيل التسجيلات الصوتية في الملاهي والأماكن العامة الأخرى.

حطمت جمعية حقوق المؤلف في ملاوي مؤخرا رقمها القياسي في ما يخص أكبر عملية توزيع لمالك واحد للحقوق: شيك بقيمة مليون كواشا (10.000 دولار أمريكي) للملحن والمؤلف والناشر الموسيقي البارز جوزيف نكاسا. وقد تلقى هذه المكافأة نظير إتاوات حقوقه الموسيقية التي جناها من بيع ألبومه «تيكويران مانجا» («لنتحد»)، الذي باع منه رقما قياسيا من حيث عدد النسخ حيث بلغت 210 000 نسخة خلال أربعة أشهر من إطلاقه.

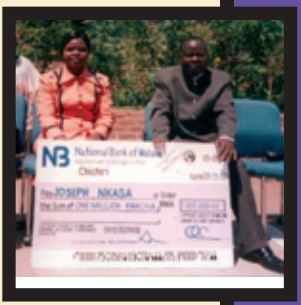

Courtesy: Rosario Kamanga, COSOMA

تصدّر السويد الموسيقى أكثر مما تستوردها. فقد بدأت هذه الظاهرة مع فرقة أبا، وهي أول فرقة سويدية تحقق نجاحا باهرا على المستوى الدولي خلال سنوات السبعينيات من القرن العشرين. وساهمت فرق موسيقية مثل الكارديغانز، ويوروب، وروكسيت، وآيس أوف بايس إضافة إلى عدد من كتاب الأغاني السويديين مثل ماكس مارتن وأندرياس كارلسن في استمرار هذا النجاح الذي حققته الموسيقى السويدية على الصعيد الدولي. وتشير الجمعية السويدية لحقوق الأداء (STIM) إلى أن إيراداتها الدولية تفوق ما دفعته على الصعيد الدولي بثلاث مرات. وتعمل جمعية خاصة ببلدان الشمال الأوروبي والبلطيق تسمى مكتب حق المؤلف لبلدان الشمال (NCB) على جمع الإتاوات المستحقة على التسجيلات حيث يغطي نطاق عملها دول المنطقة التي تضم كلا من السويد وفنلندا والدانمرك والنرويج وأيسلندا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا.

في الدانمرك، تعتبر غرامكس (GRAMEX) جمعية مستقلة معتمدة لدى وزارة الشؤون الثقافية الدانمركية لإدارة الحقوق المالية لفناني الأداء وشركات التسجيل. وأسست هذه الجمعية في سنة 1963 بمبادرة من المجلس المشترك لفناني الأداء ومنتجي جمعيات التسجيلات الصوتية وفرع الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية (IFPI) في الدانمرك. ويتلقى حوالي 6 500 فنان الإتاوات في كل سنة. فكريستين بلوند، المغنية الدانمركية البالغة من العمر 29 سنة والتي غنت عدة أغان مشهورة في المملكة المتحدة، كانت تجد في بادئ الأمر صعوبات كبيرة في تلقي الإتاوات عن الانتفاع بموسيقاها خارج الدانمرك إلى أن تم التوقيع على اتفاق بين غرامكس وجمعية مماثلة في المملكة المتحدة. وتقول بلوند إن غرامكس ساعدت منذ ذلك الوقت في ضمان تدفق إيراد مستمر، كما وفرت لها الأمان المطلوب حتى تركز على إنتاجها الموسيقي.

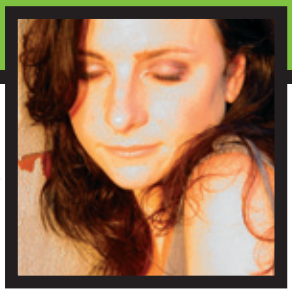

Courtesy: Kristine Blond

وغالبا ما ينشئ فنانو الأداء ومنتجو التسجيلات الصوتية منظمات إدارة مشتركة لإدارة هذه الحقوق. وفي بعض الأحيان، تدير هذه الحقوق هيئات منفصلة. وتعمل هذه المنظمات بشكل وثيق مع بعضها البعض من أجل تمكين المنتفعين من أداء الرسوم الضرورية.

نسخ الموسيقى لأغراض خاصة

يُنسخ في كل يوم قدر هائل من الموسيقى لاستخدامها في أغراض خاصة. وبموجب تشريعات حق المؤلف في معظم البلدان، يمكن القيام بعملية النسخ بشكل قانوني دون الحاجة إلى الحصول على موافقة مالكي حق المؤلف. لكن، اعتبارا للحجم الهائل للموسيقى المنسوخة، ارتأى المشرعون في عدد كبير من الدول أنه من المعقول والمنصف أن يتم التنصيص على مكافأة غير مباشرة لفائدة المبدعين وفناني الأداء ومنتجي الموسيقى في شكل رسوم على الدعامات الفارغة كالأشرطة والأقراص. وتخضع تجهيزات التسجيل أيضا لرسم إتاوة في العديد من البلدان. وتوزع الإيرادات المحصلة من الدعامات الفارغة والتجهيزات على مالكي حق المؤلف من خلال منظمات الإدارة الجماعية.

في فرنسا، أصبح المؤلفون وفنانو الأداء ومنتجو التسجيلات الصوتية يتلقون الإتاوات على النسخ المحلي للموسيقى منذ سنة 1986. وقد أنجزت دراسات استقصائية إحصائية بشكل منتظم لمعرفة ما يسجله الناس في بيوتهم. وتقوم جمعية التعويض عن الاستنساخ الصوتي والسمعي البصري لأغراض خاصة (SORECOP) بجمع الرسوم عن النسخ لأغراض خاصة بما في ذلك الموسيقى المسجلة على الأشرطة السمعية الفارغة، والأقراص المدمجة وأقراص الفيديو الرقمية القابلة لإعادة التسجيل، والأقراص الصغيرة، ومشغّلات الإم بي 3، والأقراص الصلبة المدمجة في الأنظمة الصوتية. ثم يوزع الإيراد على مالكي حق المؤلف.

الطباعة والنشر

المصنفات الأدبية والمنشورات

قبل اختراع المطبعة في القرن الخامس عشر، لم تكن ثمة سوق عامة للمنشورات لأن الكتب كانت تنسخ باليد. وقد مكن إدخال هذه التكنولوجيا الجديدة من تنامي النشر الجماهيري الذي ساهم في إقرار أول قانون لحق المؤلف: قانون آن الذي صدر في سنة 1710 في إنجلترا.

أما في الوقت الحالي، فتعتبر الطباعة والنشر الصناعة الثقافية الأكبر حجما في العديد من البلدان إذ تشمل الكتب والجرائد والمجلات والدوريات والمجلات العلمية. ولنتمعن في بعض الإحصائيات: ينشر حوالي مليون عنوان في السنة؛ وتنشر حوالي 600 6 جريدة يوميا؛ ويعرض أكثر من 000 110 عنوان مجلة على المستهلكين وسوق قطاع الأعمال؛ وتنشر الآلاف من المقالات العلمية شهريا في المجلات والكتب وفي شبكة الإنترنت.

ويبتكر محتوى هذه المنشورات كتاب ومترجمون وصحافيون وعلماء وكتاب مهنيون آخرون. ويعرض ناشرو الكتب والجرائد والمجلات والدوريات والمجلات العلمية هذه المصنفات في الأسواق في أشكال مختلفة، بما في ذلك النشر على شبكة الإنترنت. وبشكل عام، يبرم الكاتب عقد نشر مع الناشر ويمنح الشركة حق عرض المصنف في السوق. ويحصل الكاتب مقابل ذلك على حصة من ثمن المبيعات كإتاوات، ومن ثم يستفيد من نجاح المصنف على المستوى الاقتصادي.

وغالبا ما توظف شركات الصحف الصحافيين وتُضمّن ما يملكون من حق المؤلف في عقد العمل. كما يمكن للعالم أن يعهد لمجلة علمية بنشر عمله. وإذا كان حق المؤلف في مجال الطباعة والنشر يُضمّن بشكل أساسي في عقود مباشرة، فثمة حالات تدار فيها حقوق المؤلف من خلال منظمات الإدارة الجماعية.

المكتبات باعتبارها أدوات لنشر المصنفات الأدبية

أحدث نشر المعرفة من خلال الكتب أثرا هائلا على حضارتنا. فالمكتبات تضطلع بدور محوري في هذه السلسلة حيث يعتبر وجود نظام مكتبة يشتغل بشكل جيد أمرا أساسيا بالنسبة للمبدعين والناشرين في إتاحة كتبهم للعموم.

فحصة الإتاوات العادية المحصلة من بيع الكتب لا تتناسب على العموم مع الانتشار الواسع الذي يتحقق من خلال نظام الاستعارة الذي تتيحه المكتبات. ولهذا السبب، تمنح العديد من الدول مكافأة إضافية للكتاب من خلال حق الإعارة العامة. وفي دول أخرى، تكفل التشريعات خارج نطاق حق المؤلف أداء هذه الرسوم. وبالنظر إلى العدد الكبير للاستعارات السنوية – والمنشورات المعارة-، يستحيل على الكتاب أن يديروا حقوق المؤلف بصفة فردية. وبالتالي، تسيّر منظمات الإدارة الجماعية هذه الحقوق في العديد من البلدان.

ففي هولندا مثلا، يتيح قانون حق المؤلف ترخيصا قانونيا للإعارة العامة. ومن ثم، ليس من الضروري الحصول على ترخيص مسبق، لكن يتم الترتيب لمنح مكافأة عادلة. فقد أنشأ مالكو حق المؤلف جمعية ستيتختينغ لينريخت (Stichting Leenrecht) لجمع الرسوم المستحقة على حق الاستعارة من المكتبات العامة وتوزيعها على المبدعين والمؤلفين والناشرين المستحقين. وتغطي هذه الرسوم أيضا المصنفات الصوتية ومصنفات الفيديو والمصنفات متعددة الوسائط التي استعيرت من المكتبات.

يقول الكاتب الهولندي روني أبيل: «تكتسي المكتبات أهمية كبرى باعتبارها أماكن تجتمع فيها التعبيرات الثقافية حيث توجد فيها الكتب التي يمكن للجميع أن يراها وينتقيها ويطالعها. ويعد رسم حق الإعارة مبلغا جيدا يفيد في أيام الأزمات ويساعدني على تقدير عدد المرات التي استعيرت فيها كتبي».

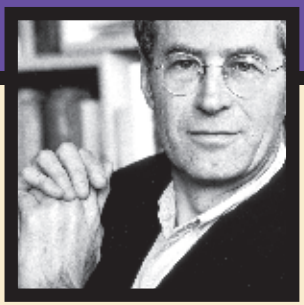

Courtesy: © Vincent Mantzel, Stichting Leenrecht

النسخ: الانتفاع بالمصنفات المطبوعة على نطاق واسع

يعتبر النسخ أمرا شائعا في كل مكان تقريبا ويعكس الاستخدام الهائل للمواد المطبوعة. وإذا كان النسخ قد ظل ممارسة لا تؤدَّى أي مكافأة عنها وتتم دون موافقة المؤلفين والناشرين، فإنه يشكل خطرا لكل الأطراف المعنية بقطاع الطباعة والنشر.

فلنتمعن في بعض الأمثلة الشائعة كنسخ مجموعات الدروس في الجامعات، ومجموعات المقالات في الجرائد والمجلات العلمية والدوريات الأخرى التي تستخدم لأغراض البحث وتقديم المعلومات داخل القطاع الخاص. ومن ثم نتساءل: كيف يمكن للفرد أن يحصل على ترخيص من مالكي هذه المصنفات وضمان مكافأتهم أيضا؟

تقوم بعض أنواع منظمات الإدارة الجماعية التي تسمى بمنظمات حقوق الاستنساخ بدور الوسيط وتيسر الإجراءات الضرورية لتخليص حق المؤلف. وتعمل هذه المنظمات حاليا في حوالي 50 بلدا، ويتنامى هذا العدد بشكل سريع.

وعلى غرار ما يفرض في قطاع الموسيقى من ضرائب ورسوم على النسخ لأغراض خاصة، تقدم مقابل النسخ لأغراض خاصة وشخصية مكافآت في بعض الدول من خلال نظام ضريبي يفرض على آلات الاستنساخ والتجهيزات الأخرى التي تستخدم في النسخ.

مع التطور المتزايد الذي تشهده سنغافورة حيث أصبحت مركز النشر والتعلم في جنوب شرقي آسيا، أصبح من الضروري وضع أنظمة ناجعة للتخليص في مجال حق المؤلف. وينسحب الأمر نفسه على التعليم عن بعد الذي يتاح في المنطقة كلها ويشهد توسعا متزايدا. وقد أبرمت شركة سنغافورة لترخيص وإدارة حق المؤلف المحدودة (CLASS) اتفاقها الأول مع مجمع المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (INSEAD) في آسيا في عام 2002 من أجل التصدي لهذه القضية. ويقول أرنولد دي مايير، عميد المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال، «يعترف المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال بالميزة والقيمة طويلة الأمد اللتين يوفرهما الترخيص الممنوح من شركة سنغافورة لترخيص وإدارة حق المؤلف المحدودة. فهي لا تسهل فحسب ما يلف عملية الترخيص من عناء، بل تجعل من الالتزام بالتشريعات أمرا أكثر يسرا».

يقـول أوتونبـا يينكا لاوال سـولارين، مديـر دار نشر ليترامیـد ورئيس جمعية حقوق النسـخ في نيجيريا (REPRONIG) التي بدأت عملها في عام 2003: «مع التنامي الهائل الذي تشهده سوق النشر في نيجيريا، يتعـين علينا إيجـاد إجراءات ملائمة لضمان اسـتمرارية هذه السـوق. أما في ما يخص القرصنة، أي نسـخ كتـب كاملة لأغراض البيع، فإن الإنفاذ يظل من التدابير الملائمة والضرورية. كما أن البحث عن حلول عملية لترخيص الاستنساخ الواسع في أوساط فئات المجتمع كلها يعتبر في نفس درجة الأهمية بالنسبة إلينا بوصفنا مالكي الحقوق».

يتيـح مركز تخليص حق المؤلف في الولايات المتحدة الأمريكيـة خدمات الترخيص لمجموعات الدروس الإلكترونية في الجامعات والنشر الرقمي للنصوص في بيئة الأعمال. كما أنشأ مجموعات من أدوات التجارة الإلكترونية لفائدة الناشرين. وتمكن إحدى الخدمات التي تسمى «رابط الحقوق» (rightslink) الناشرين من القيام بشكل مباشر من مواقعهم الإلكترونية بترخيص المحتوى وجمعه وتسليمه. وقد نفذ هذه الخدمة في بادئ الأمر كل من وول سـتريت جورنال ونيويورك تايمز في عـام 2001. فعندما يزور الزبون الموقع الإلكتروني للناشر، من الممكن أن يرغب في الحصول على نسخ للمحتوى من أجل التوزيع أو لعرضه على شبكة الإنترنت. وبالنقر بواسطة أيقونة «رابط الحقوق» (rightslink) على أي جزء من المحتوى، تتحقق رغبات المستخدم في الحال.

Courtesy of Dow Jones & Company, Inc. and Copyright Clearance Center, Inc.

الأفلام والتلفزيون

الصناعة السمعية البصرية

بدأ توضيب الصوت والصور في الفيلم مع الأفلام الأولى في نهاية القرن التاسع عشر. فخلال العقود الأولى لهذه الصناعة، كان الأفراد متعددو المواهب كشارلي شابلن وباستر كيتون يكتبون القصص ويخرجون الأفلام ويقومون بالأدوار الرئيسية.

أما اليوم، فإن هذه الصناعة التي تطلق عليها أسماء مختلفة كصناعة الأفلام أو الصناعة السمعية البصرية شهدت تحولا هائلا. فالمبدعون وفنانو الأداء يأتون من عدد كبير من المهن والحرف، بما في ذلك كتاب السيناريو والمخرجون ومديرو التصوير والرواة والممثلون. وتحدث مصنفاتهم المتعة في النفوس سواء داخل قاعات السينما أو في التلفزيون، أو عبر الساتل والكابل، في شكل أجهزة الفيديو المنزلية أو أقراص الفيديو الرقمية المستأجرة أو حتى عن طريق إرسال الملفات عبر شبكة الإنترنت.

وبالنظر إلى العدد الهائل من المشاركين في هذه الإنتاجات والاستثمارات الضخمة التي تنطوي عليها صناعة الأفلام وتوزيعها، تُضمّن التشريعات في العديد من الدول قواعد محددة تتعلق بملكية حق المؤلف في المصنفات السمعية البصرية. كما أنشأ مؤلفو المصنفات السمعية البصرية منظماتهم الخاصة بالإدارة الجماعية في العديد من البلدان من أجل إدارة مصالحهم في المجالات من قبيل تأجير أشرطة الفيديو وأقراص الفيديو الرقمية، ونسخ المصنفات السمعية البصرية لأغراض خاصة، وتوزيع القنوات التلفزيونية على الكابل.

الشركات التلفزيونية

يضطلع التلفزيون بدور كبير في نشر المصنفات السمعية البصرية إلى قاعدة واسعة من الجمهور. فهيئات البث تنتج عددا كبيرا من البرامج التلفزيونية؛ كما أنها تشتري الحقوق لعرض الأفلام والإنتاجات المستقلة الأخرى على قنواتها. وينطوي ذلك على قدر كبير من الحقوق الفردية. فبإمكان القناة التلفزيونية الواحدة أن تبث أكثر من 10 000 برنامج في السنة، بما في ذلك الأفلام والبرامج الوثائقية والرسوم المتحركة التي أنتجت داخليا وبشكل مستقل.

وتعتبر هيئات البث الوطنية السوق الداخلية هدفا رئيسيا لنشاطها. لذلك، غالبا ما تشتري هيئات البث الحقوق لبث المصنفات في بلدانها. وإذا كانت حقوق المصنفات السمعية البصرية تنظَّم في أغلب الحالات من خلال عقود مباشرة بين المؤلفين والممثلين والمنتجين وهيئات البث، فغالبا ما يتطلب البث عبر الكابل لكل القنوات التلفزيونية خارج البلد الأم ترخيصا جماعيا.

بث القنوات التلفزيونية عبر الكابل في البلدان الأجنبية

توجِّه القنوات التلفزيونية برامجها نحو البلدان الأخرى عبر السواتل وشبكات الكابل. ففي ما يتعلق بالاصطلاح المستخدم في مجال حق المؤلف، تنطوي هذه العملية على انتفاع جديد ومن ثم يستدعي تخليصا منفصلا لحق المؤلف. وتيسر منظمات الإدارة الجماعية تبادل تراخيص متعددة لحق المؤلف المتعلق بالآلاف من البرامج التي تبث عبر الساتل والكابل.

وتشمل الحقوق حقوق المبدعين الأصليين وفناني الأداء ومنتجي الأفلام وهيئات البث الذين يستفيدون جميعهم من إيرادات البث عبر الكابل.

من أجل حماية حقوق المنتجين في المجال السمعي البصري وتيسير عمليات التبادل ولا سيما في مجال العرض التلفزيوني عبر الكابل، أنشئت جمعية الإدارة الجماعية الدولية للمصنفات السمعية البصرية (AGICOA) في سنة 1981. وهي تمثل منتجي الأفلام وموزعيها في كل مكان من العالم وتقوم في الوقت الحالي بإدارة اتفاقيات 26 دولة في مجال الكابل. ففي سنة 2003، دفعت الجمعية مكافآت نظير 468 000 عملية إعادة بث تهم 151 000 مصنف. وركزت الجمعية عملها في أوروبا الغربية خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، لكنها تعمل حاليا في عدة دول في شرق ووسط أوروبا.

الفنون البصرية والتصوير الفوتوغرافي

الفنانون والمصورون

تعمل مجموعة كبيرة من المبدعين في مجال الفنون البصرية بما في ذلك الرسامون والنحاتون والفنانون التخطيطيون والرسامون والمصورون. ويملك هؤلاء جميعهم حقوق المؤلف على مصنفاتهم.

وغالبا ما يبيع الفنانون والمصورون مصنفاتهم بعقود فردية. فالرسام على سبيل المثال يبيع لوحته لهواة جمع التحف الفنية، وتمنح المصورة الفوتوغرافية حق نشر صورتها في كتاب بموجب عقد ترخيص.

لكن، ثمة العديد من الحالات في مجال الفنون البصرية والتصوير الفوتوغرافي التي يستحيل فيها وجود عقود فردية والتي تتيح فيها الإدارة الجماعية حلولا عملية. وفي ما يلي أمثلة على ذلك:

مبيعات المزاد

بصفة عامة، تباع اللوحات والمصنفات الفنية الأخرى للأفراد أو الشركات أو المتاحف. لكن، من النادر أن تظل معظم مصنفات الفن في نفس المتحف أو قاعة العرض أو مجموعة الأسرة، بل غالبا ما تباع في المزاد أو عن طريق تجار الفن لعدة مرات على مر السنين.

وفي العديد من البلدان، تراعَى حقوق الفنانين في هذه الحالات خلال عمليات البيع المتكررة عن طريق ما يسمى بحق التتبع. ويستند هذا الحق إلى المادة 14 (ثالثا) من اتفاقية برن، ويساهم في رفاهية الفنان من خلال ضمان نسبة صغيرة من ثمن إعادة البيع الذي يعود إلى الفنان.

وأُقر حق التتبع لأول مرة في فرنسا في عام 1920 عقب الحرب العالمية الأولى لفتح باب الاستفادة منه أمام كل من أرامل وأبناء الفنانين الذين ماتوا خلال الحرب. وقد توسع نطاق هذا النظام حاليا ليشمل الدول في كل جهات العالم حيث تعترف تشريعات أكثر من 40 دولة بحق التتبع. لكن هذا الحق لم يتم إنفاذه بعد بصفة فعلية في العديد من هذه الدول.

ويختلف نطاق حق التتبع من بلد إلى آخر، لكنه غالبا ما يشمل كل مصنف بياني أو تصويري أو ثقافي بيع في مزاد أو في صالة عرض. وتتراوح النسبة المؤداة للفنان أو ورثته ما بين 2 و5% من ثمن إعادة البيع.

المتاحف في تجارة الفن

للمتاحف دور مهم في نشر الفن من خلال ما تكتنزه من مجموعات دائمة وما تنظمه من معارض مؤقتة. وقد أصبحت مجموعاتها متاحة بشكل متزايد على شبكة الإنترنت حيث يستطيع المستهلكون الاطلاع عليها والتمتع بها بغض النظر عن المكان الذي يقيمون فيه. وقد أصبحت العديد من مصنفات الفنانين مشهورة من خلال عمليات الاستنساخ كالملصقات والبطاقات البريدية التي تباع في المحلات التجارية داخل المتاحف، وكتب الفن، وكتيبات المعارض. وفي الواقع، يسوّق الفن بعدد متزايد من الطرق الإبداعية. ويتطلب كل ذلك أعمال مقاسة في مجال حق المؤلف التي أدت بدورها إلى إنشاء منظمات الإدارة الجماعية في مجال الفنون البصرية والتصوير الفوتوغرافي.

في ألمانيا، تم تسيير حق التتبع بشكل جيد منذ سنوات الثمانينيات من القرن العشرين على أساس عقد عام بين الشركة الجامعة في جي بيلد- كونست (VG Bild-Kunst) ومنظمات سوق الفن. وتقوم في جي بيلد- كونست التي تمثل الفنانين التشكيليين والمصورين الفوتوغرافيين بجمع الإتاوات المتأتية من إعادة البيع وتوزيعها على المؤلفين. فعلى سبيل المثال، بيع الرسم المسمى «دير أوسروفر» الذي أبدعه ماكس بيكمان (1894-1950) في صالة المزاد فيلا غريزباخ في برلين في شهر مايو 2003 بمبلغ 6 000 يورو. ودفعت إتاوة إعادة البيع بنسبة 5% لورثة الفنان نظير بيع هذا البورتريه الشخصي.

Courtesy: © VG Bild-Kunst, Bonn, 2004

بابا عمر فال («بوف») وموسى مبالو فنانان تشكيليان في مجالات مختلفة لكن لديهما نظرة تسويق متشابهة. فالفنانان السنغاليان يهتمان بتشجيع الانتفاع من آليات حماية الملكية الفكرية في أوساط زملائهما الفنانين. كما أنهما سجلا إبداعاتهما لدى المكتب السنغالي لحق المؤلف (BSDA) ويؤكدان الاعتراف الواسع واللمسة الاحترافية اللذين يضفيهما التسجيل على عملهما فضلا عن أنه يساعدهما على المطالبة بحقوق التتبع.

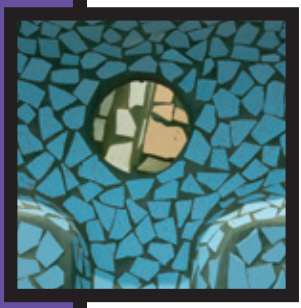

تؤكد الجمعية المكسيكية لمؤلفي الفنون التشكيلية (SOMAAP) أهمية المكانة التي تتمتع بها الفنون البصرية إذ تعتبرها من بين الأصول الثقافية والفنية الرئيسية في البلاد. وتعمل الجمعية على ترويج مصنفات أعضائها على أوسع نطاق ممكن مع ضمان مكافأة منصفة لهم. كما تدافع الجمعية عن أعضائها في ما يتعلق بالاستنساخ غير المرخص به، كما كان الحال في قضية «لاتيهوانا»، وهو عمل أنجزه الفنان أوسفالدو بارا، حيث استنسخته مجلة فنية مرموقة دون الحصول على ترخيص. وقامت الجمعية بتسوية هذه القضية من خلال أداء تعويض ونشر اعتذار علني في المجلة نفسها.

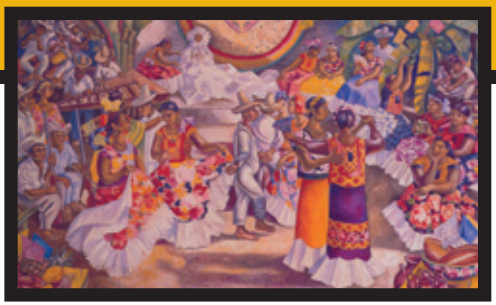

Courtesy © Oswaldo Barra/SOMAAP, Mexico 2004

المصنفات المسرحية والمسارح

المصنفات المسرحية

عادة ما يستدعي العمل في مجال الأعمال المسرحية كالمسرحيات والعروض الموسيقية وعروض الباليه والأوبرا التعاون بين عدد كبير من الفنانين: الكتاب المسرحيون وكتاب السيناريو والمخرجون ومصممو الرقصات ومصممو الديكور والممثلون والمغنون.
ويستحق كل هؤلاء الحصول على شكل من أشكال المكافأة بموجب حق المؤلف.

وفي بعض الحالات، تعمل منظمات الإدارة الجماعية كوسيط: الوساطة في الاتفاقيات بين كاتب المسرحية وجمعية مسارح أو منتجي المسرح. وتحدد هذه الاتفاقيات شروط أداء عمل معين مع ضمان دفع الرسوم المناسبة.

يعود تاريخ الإدارة الجماعية في مجال المصنفات المسرحية إلى فرنسا القرن الثامن عشر عندما أسست الجمعية التي حلت محلها جمعية المؤلفين والملحنين المسرحيين (SACD) في سنة 1777 من أجل ضمان الاعتراف بحقوق المؤلفين المالية والمعنوية في المسارح واحترامها. وفي سنة 1910، قام إنريكي غارسيا فيلوسو (1880-1938)، وهو كاتب مشهور ألف أكثر من 100 عمل مسرحي في الأرجنتين، بجمع مجموعة من الكتاب الأرجنتينيين المرموقين في بيته وأنشأ أول جمعية للإدارة الجماعية في أمريكا اللاتينية وأصبحت تعرف فيما بعد باسم أرخنتوريس (ARGENTORES). وسار تاريخ هذه الجمعية على منوال تاريخ جمعية المؤلفين والملحنين المسرحيين في فرنسا. ففي كلتا الحالتين، كان مؤلفو الأعمال المسرحية من الرواد الذين أقروا مفهوم الإدارة الجماعية في بلديهم، وهو ما فسح المجال أمام استفادة فنانين ومبدعين آخرين.

حق المؤلف والإدارة الجماعية: خدمة المبدعين والمستهلكين

يقدم نظام حق المؤلف والحقوق المجاورة والإدارة الجماعية لهذه الحقوق خدمة حقيقية للمبدعين والمستهلكين على حد سواء. فهذا النظام لا يساعد المؤلفين والفنانين والكتاب ومالكي الحقوق الآخرين على كسب عيشهم من عملهم فحسب، بل يمكننا جميعا باعتبارنا مستهلكين من النفاذ إلى طيف هائل من الفنون والمعارف والثقافات.

فلتستحضروا هذه الأمور عندما تشغلون المذياع أو تزورون صالة عرض فنية أو تحضرون عرضا مسرحيا أو تطبعون مقالا لإحدى المجلات من شبكة الإنترنت، أو عندما يمنحكم الفن والأدب والثقافة فرصة الحصول على المتعة لعدة مرات في اليوم. فهذه المتعة تحققت بفعل موهبة مبدعة؛ وخلف نفاذك السهل يقف نظام دينامي يتطور باستمرار ويساعد على ضمان استمرارية هذه المتعة.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) هي إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة التي تعمل على تشجيع الإبداع والانتفاع بالملكية الفكرية وحمايتها عبر العالم. وتتعاون الويبو في إطار عملها الرامي إلى ضمان الاستفادة الموسعة من نظام الملكية الفكرية مع المنظمات الدولية غير الحكومية مثل **الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) والاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ (IFRRO).**

ويمثل الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين جمعيات الإدارة الجماعية في مجالات مختلفة وله أكثر من 200 عضو في كل القارات. ويضم الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ أعضاء عاديين يتمثلون في جمعيات حقوق الاستنساخ في حوالي 50 دولة، وأعضاء مشاركين تمثلهم جمعيات المؤلفين والناشرين على المستوى الوطني والدولي.

وقد أُعد هذا الكتيب بالتعاون بين الويبو والاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين والاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ في إطار الجهود التي يبذلونها في مجال الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة.

وحرر هذا الكتيب السيدة **تارجا كوسكينن أولسن** بالتشاور مع المنظمات الثلاث.

الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين

العنوان:
20-26 Boulevard du Parc
92200 Neuilly/sur/Seine
France

الهاتف:
+33 1 55 62 08 50

الموقع الإلكتروني:
http://www.cisac.org

الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ

العنوان:
Rue du Prince Royal 87
1050 Brussels
Belgium

الها تف:
+32 2 551 08 99

الموقع الإلكتروني:
http://www.ifrro.org

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)

العنوان:
34, chemin des Colombettes
1202 Geneva
Switzerland

الهاتف:
+41 22 338 91 11

الموقع الإلكتروني:
http://www.wipo.int

ISBN: 978-92-805-1382-0 من منشورات الويبو رقم 922A